

الاتجاه الإيجابي لحل الأزمة اليمنية!

رجاء الفضلي

منذ بدء مشاورات الكويت نهاية إبريل المنصرم قلنا إن النظام السعودي لا يريد حلًا سياسياً للأزمة اليمنية حيث أكد ذلك في استمرار الغارات الجوية والأعمال العسكرية الميدانية وذهابه صوب تعزيز حلفائه في مختلف جبهات القتال بالعتاد والمقاتلين إضافة إلى المحاولات المتعددة لوقف الرياض تعطيل المشورات تحت حجج واهية، وانتهاءً برفض خارطة الطريق التي أعدتها الأمم المتحدة ورفض العودة إلى الكويت لاستئناف المشاورات، وتهديد هادي من مارب بالمضي في طريق الحسم العسكري وخوض ما أسماها معركة صنعاء، وعودة "الشرعية" إلى اليمن!..

كل تلك المشاهد الدراماتيكية التي تناقلتها وسائل الإعلام المختلفة تؤكد رفض النظام السعودي أية حلول سياسية، كما إن إعلان الكويت تحديد سقف زمني للمشاورات "15 يوماً" لإنجاز السلام في اليمن يأتي ليؤكد استمرار مساعي النظام السعودي في تعطيل المباحثات وهو من عمل سابقاً على إطالة أمدها في المرحلة الأولى وتعطيلها وإعاقة التوصل إلى حل يضمن إنهاء العدوان ورفع الحصار وتحقيق السلام في اليمن!

النظام السعودي الذي صعد من أعماله العسكرية ميدانياً وجوياً منذ انتهاء المرحلة الأولى من المشاورات لا يريد التوصل لأي حل مالم يكن هذا الحل مطروحاً من قبله ومالم يشمل عودة هادي للسلطة حتى وإن كانت شكلية! والمؤسف أن هذا التصعيد العسكري الهستيري يقابل بصمت المبعوث الأممي والأمم المتحدة... ويؤكد في الوقت نفسه صدقية ما تناولته بعض وسائل الإعلام بأن "المجتمع الدولي يوافق على اجتياح صنعاء من قبل التحالف"!

وجد النظام السعودي في خارطة الطريق المقدمة من الأمم المتحدة انتكاسة لإجرائاته العسكرية التي بدأها منذ قرابة العام والنصف وهزيمة لتوجهاته السياسية لا يمكن للنظام السعودي الذي طغى وبغى القبول بمثل هكذا حلول كونها تعني شكلاً ذريعاً لعاصفة الحزم التي كلفته خسائر بشرية موجهة من جانب وخسائر مالية كبيرة وصلت إلى مليارات الدولارات من جانب آخر إضافة إلى ما لصقت به من إساءة على المستوى العالمي جراء جرائمه في اليمن وانتهاكه للقانون الدولي وضم السعودية إلى القائمة السوداء، قائمة العار نتيجة استهداف وقتل أطفال اليمن..

النظام السعودي يصر على المضي في "عاصفة الحزم" حتى تحقيق أهدافها وهذا يمثل الاتجاه الإيجابي الذي اختاره لحلفائه في الداخل والوصول بهم إلى الانتحار على المستويين السياسي والعسكري..

استمرار عاصفة الحزم سيكلف حلفاء العدوان في الداخل الكثير فاستمرارها يعني سقوط المزيد من الضحايا بين صفوفهم، وزيادة كراهية الشعب لهم وبالتالي صعوبة عودتهم إلى اليمن واستئناف العمل الجماهيري والسياسي.. إنه العار الذي سيلتصق بهم ولن تمحوه الأيام وسيظل ملازماً لهم ما بقي اليمنيون يتذكرون العدوان السعودي وما فعلته هذه الأيدي السوداء من أعمال قتل للأطفال والنساء والشباب والشيوخ وما قاموا به من تدمير للوطن وتفكيته وتقسيمه وما أثاروه من نعرات منطوقية ووطنية ومذهبية بين أوساط الشعب.

إن هؤلاء الذين ارتموا في أحضان العدوان واشعلوا فتيل الحرب الأهلية إرضاء لنزوات النظام السعودي الذي يريد فرض وصايته على اليمن واليمنيين ستلحقهم لعنات الشعب ودماء الأبرياء التي سالت والأرواح التي أزهقت ولن ينعموا بالراحة والسكينة والأطمئنان سواء عادوا إلى الوطن أو مكثوا في خارجه يلعقون أقدام سلاطنتهم الذين أوصولهم إلى هذه النتيجة..

لقد ظهر هادي ومن معه ممن يدعون الشرعية والأحقية في حكم اليمن دعاء حرب ومشعل حرائق ورفضوا كل الحلول التي تضمن إنهاء الحرب وتحقيق السلام وعبروا وأصرا على الاستمرار في القتال وسفك المزيد من الدماء حتى يصلوا إلى العاصمة صنعاء.. ولكن هيماته أن يصلوا إليها ويعدوا إلى حكم اليمن من جديد.

أصبحت مشاورات الكويت قاب قوسين أو أدنى من النهاية بعد إعلان الكويت تحديد سقف زمني لها لا يتجاوز "15 يوماً" ورغم بدء المشاورات منذ قرابة الأسبوع إلا أنه لم يطرأ شيء جديد عليها، الأمر الذي يشير ويؤكد أن لا حلول للأزمة اليمنية غير الحل العسكري كما يريد النظام السعودي ويذهب إليه دعاة الشرعية!..

فهل تنجح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في إنقاذ المشاورات اليمنية في الكويت والوصول إلى حل سياسي.. أم يستمر الصمت وتستمر آلة الحرب في الدوران؟!..



مَنْ يسعى لإفشال المشاورات من وجهة نظر كويتيين؟

الكاتب حمود البغلي:

الوفد الوطني احترام تعهداته ومشاركته الفاعلة تؤكد رغبته في السلام

عدم وقف الحرب والضغط على الطرف المعرقل وراء تعثر المشاورات

المجيبلي:

بدد الوفد الوطني الصورة السلبية لإعلام العدوان

وفد الرياض لا يريد حلًا سياسياً ويسعى للحسم العسكري على حساب السعودية

الجميع ولا يقصي أحداً لإحلال السلام. وتمنى الأستاذ البغلي أن يحل السلام ربوع اليمن، وقال: نذكر الأطراف المتحاربة بأن في النهاية لابد أن القرار يكون بيد اليمنيين وأن يحلوا مشاكلهم ويتحاوروا ويتشاركوا في حل مشاكلهم، وأن الحرب والخارج إذا كان اليوم يناصروهم فغداً سيتبركهم ليبعث عن مصالحه.

أما الأستاذ بوحامد المجيبلي - موظف بالمركز الإعلامي - فقال: الوفد الوطني استطاع أن يدير المفاوضات بحكمة وبصبر وقدم كل التنازلات لإنجاح المشاورات، وبصراحة كانت هناك نظرة سلبية سبقت

حرس الوفد الوطني الحامل لعموم وآلام الشعب اليمني الصامد في وجه العدوان الفاشم على أن يلتزم بتعهداته نحو المجتمع الدولي ودولة الكويت الشقيقة وقيادتها الراعية للمشاورات، وأثار هذا الحرص والموقف إعجاب وتقدير كثير من المراقبين لسير المشاورات اليمنية المتعثرة، كما أشادت النخب الإعلامية والسياسية والمجتمعية بالكويت بروح المسؤولية وصدق نوايا الوفد الوطني. تتبعت صحيفة «الميثاق» انطباعات ومواقف النخبة الكويتية لسير المشاورات وسجلت آراء وتطلعات هؤلاء المهتمين حول مستقبل بلد شقيق يعاني الصراع ويواجه العدوان والحصار في سابقة مؤلمة تسجل لإشاعة الفوضى والحروب والصراعات في وطننا العربي.

الكويت - «الميثاق»:

استطلاع / فائز سالم بن عمرو

رأحة عند الغرب ومكن الإرهاب والفوضى والعنف من التمدد والانتشار في بلادنا العربية.

وأضاف: أن غياب أي ضغوط دولية على الأطراف المتحاربة لإحلال السلام وتمسك كل طرف باشتراطاته وتحقيق أهدافه يعرقل نجاح المشاورات، ونحن نطالب كل الأطراف بأن يلتقوا في منطقة وسط تساهم في إيقاف الحرب وعودة جميع الأطراف لطاولة المشاورات بعد أن جربوا الرهان على الحلول العسكرية والخارجية.

وحول تعليقه على وفد الرياض قال الكاتب حمود البغلي: لاحظنا من خلال متابعتنا لسير المشاورات أن وفد الرياض ما زال يراهن على الحل العسكري وأنسحب وعلق مشاركته أكثر من مرة من المشاورات، وأخيراً تفاجأنا برفضهم الحضور للكويت وطالبوا بتطبيق القرار «2216» وتسليمهم السلاح والدولة، وهذا أمر مستحيل يناقض الواقع الذي يفترض وجود حكومة أو مجلس رئاسي توافقي يضم

وبهذا الخصوص أشاد الكاتب والشاعر والسياسي حمود البغلي - صحيفة القبس - بالتزام الوفد اليمني الذي احترام تعهداته والتزاماته تجاه الأمم المتحدة ودولة الكويت المستضيفة لمشاورات السلام اليمنية-اليمنية رغم حملة من التشكيك والاشتراطات التي روجت لها بعض وسائل الإعلام.

وقال: لا شك أن حضور الوفد الوطني ومشاركته الفاعلة يدل على رغبة أكيدة بإحلال السلام وإنهاء الحرب ومعاناة اليمنيين التي طالما يقارب الستين من الحرب والقتل والدمار والمعاناة.

ويرى البغلي أن سبب تعثر المشاورات يعود لاستمرار الحرب فترة طويلة وغياب الجهود العربية في إنهاء الصراع والحرب وعدم الالتفات العربي لذلك البلد العالي على قلوبنا.. اليمن متبع العروبة والشجاعة وخاصة مع غياب المرجعيات العربية التي تخلت عن أدوارها الوطنية للمؤسسات الدولية التي جعلت قضاياها العربية تجارة

«الجزائية» ترجى جلستها إلى 8 أغسطس وتقرر نقل المتهمين لسجن آخر

المتهمون بتفجير دار الرئاسة في فندق خمسة نجوم ويحملون أسلحة رشاشة داخل المركزي



على تنظيم الإخوان المسلمين - حزب الإصلاح - بوصفه جماعة إرهابية باعتباره التنظيم الذي خطط ودبر ونفذ هذه الجريمة بل وجريمة جمعة الكرامة 18 مارس وغيرها من الجرائم الفاشية منذ عام 2011م..

هذا وأجّلت المحكمة الجلسة إلى 18 أغسطس.. وقررت نقل المتهمين الخمسة من السجن المركزي إلى سجن آخر..

كما أقرت أيضاً إحضار بعض الضمناً عن المتهمين المفرج عنهم وإيداعهم السجن حتى إحضارهم.. يذكر أنه حضر بعض الضمناً الجلسة وطالبوا سحب ضماناتهم عن المتهمين الذين ضمنا عليهم.. كما أقرت المحكمة النشر عن المتهمين الذين قرّ ضماناتهم..

حضر الجلسة عن أولياء الدم والجرى الأستاذ أحمد الأبييض والأستاذ محمد البكولي والأستاذ محمد المسوري..

لا يعيشون في سجن بالمعنى الصحيح وإنما في فندق خمسة نجوم، بالإضافة إلى أنهم يحملون أسلحة وقدمنا الدليل للمحكمة في الجلسة وهو عبارة عن صورة لأحد المتهمين داخل السجن وهو يحمل رشاشاً «وحزام» رصاص، وطالبنا المحكمة بالتحقيق في ذلك، ونقل المتهمين إلى سجن آخر، وأضاف: كما تمسكنا بطلبنا السابق بإلزام النيابة بسرعة إحالة المتهمين على محسن الأحمر وحמיד ومذحج عبدالله الأحمر بقرار اتهام تكميلي تنفيذاً لقرار المحكمة السابق.. وأوضح المسوري أنه تم في الجلسة استعراض أدلة جديدة قدمت للمحكمة متمثلة في انتقال بعض المتهمين العسكريين بعد ارتكاب الجريمة من الحرس الخاص والحرس الجمهوري إلى معسكرات والولاية تابعة للمتهم علي محسن الأحمر، وهي الولاية في نفس الوقت تقابل في صفوف قوات العدوان السعودي..

مطالبين بإعادة جميع المتهمين المفرج عنهم إلى السجن، وطالبنا أيضاً في الجلسة بالحكم

عقدت المحكمة الجزائية برئاسة القاضي علي العميسي رئيس المحكمة المتخصصة بأمانة العاصمة السبت، جلسة جديدة في قضية التفجير الإرهابي لمسجد دار الرئاسة..

وتأخر انعقاد الجلسة حتى الساعة العاشرة صباحاً بسبب عدم احضار المتهمين الخمسة من السجن المركزي بعد ما تواصل رئيس النيابة خالد الماوري مع إدارة السجن المركزي والذين أفادوا أن المتهمين رفضوا رفضاً قاطعاً الحضور إلى المحكمة..

وحررت إدارة السجن إخطاراً رسمياً تم إرساله إلى النيابة وسلم إلى المحكمة في الجلسة التي عقدت بحضور بعض المتهمين المفرج عنهم خلافاً للقانون..

هذا وقد واجهت المحكمة في الجلسة خمسة متهمين حضروا أمام المحكمة لأول مرة، بقرار الاتهام وأدلة الإثبات ضدهم والذين تهربوا من الإجابة وأحالوها إلى محاميه..

وأكد عضو فريق محامي الضحايا الأستاذ محمد المسوري لـ «الميثاق» أن المتهمين الخمسة